

Distr.: General
5 April 2002
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن
مكافحة الإرهاب

تلقت لجنة مكافحة الإرهاب التقرير المرفق المقدم من طاجيكستان عملاً بالفقرة ٦
من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) جيريمي غرينستوك
رئيس لجنة مكافحة الإرهاب

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب من الممثل
الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق بهذه الرسالة تقرير حكومة جمهورية طاجيكستان الموجه إلى لجنة
مكافحة الإرهاب المنشأة عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) (انظر
الضميمة).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة والتقرير المرفق بوصفهما وثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رشيد أليموف
السفير

[الأصل: بالروسية]

تقرير مقدم من حكومة جمهورية طاجيكستان بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

لقد كان اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بشأن مكافحة الإرهاب، استجابة ناجعة جاءت في وقتها المناسب من طرف المجتمع الدولي للأعمال الإرهابية غير المسبوقة والفظيعة واللاإنسانية التي ارتكبتها قوى الإرهاب الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وفي طاجيكستان، اعتبرت هذه الأعمال الإرهابية تحديا سافرا لقيم البشرية التقدمية. وإن ردود فعل قادة وشعوب الغالبية الساحقة من الدول، والعملية المناهضة للإرهاب التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وقوى التحالف الدولي في أراضي دولة أفغانستان الإسلامية، والتي تهدف إلى القضاء على نظام طالبان المتطرف والقواعد الإرهابية لتنظيم القاعدة، تبين أن مرحلة جديدة من المقاومة تخوضها الإنسانية المتحضرة ضد قوى الإرهاب والتطرف الدولية قد بدأت.

وعلى الرغم من أوضاعها السياسية الداخلية المعقدة، وانخفاض المستوى الاقتصادي، وغير ذلك من المشاكل، فإن جمهورية طاجيكستان قد اتخذت موقفا مبدئيا، منذ فجر استقلالها، حيال فض الصراع الداخلي في أفغانستان. وقد قدم رئيس طاجيكستان، السيد إمامعلي رحمانوف، مبادرة في هذا الصدد، وتمسك باتساق، في المنتديات الدولية الرفيعة المستوى، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموقف دولتنا فيما يتعلق بالطبيعة الرجعية لحركة طالبان، والحاجة إلى منع وقمع التهديدات الإرهابية التي تنطلق من أفغانستان، وإيجاد ما يطلق عليه "الحزام الأمني" حول تلك الدولة.

ولقد قامت جمهورية طاجيكستان بدور إيجابي في حل القضايا المتعلقة بأفغانستان داخل مجموعة "٦+٢".

ولقد كانت دولتنا، التي تملك حدودا طويلة وعلاقات تاريخية وإثنية وثقافية وثيقة مع أفغانستان، في جبهة المواجهة في الحرب ضد الإرهاب منذ البداية الأولى، وخبرت بشكل مباشر الكوارث والآثار الخطيرة التي تنجم عن أعمال عناصر الإرهاب والتطرف الدولية، ومن الانتشار غير المشروع للأسلحة وللمخدرات.

وحتى في خلال الفترة التي سيطرت فيها حركة طالبان على أكثر من ٩٠ في المائة من أراضي دولة أفغانستان الإسلامية، كانت طاجيكستان تعترف بالسيد برهان الدين رباني باعتباره الرئيس الشرعي لأفغانستان، وقدمت الدعم لقوى التحالف الشمالي في كفاحها ضد الطالبان، وأكدت مواقفها بحزم وصلابة.

وإن ما انطوى عليه موقف طاجيكستان من بصيرة نافذة قد تؤكد باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بشأن مكافحة الإرهاب.

ولقد تبنت هياكل الدولة المختصة بجمهورية طاجيكستان هذا الصك الدولي المهم باعتباره مصدرا للإرشاد، كما قبلت أن تقوم بتنفيذه.

وتفي طاجيكستان بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية والمعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية، والاتفاقات، التي وقعت عليها في مجال المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

ويتم العمل بشكل مستمر في صياغة القوانين وغيرها من التشريعات المعيارية التي تنظم الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ويتم اتخاذ التدابير المناهضة للإرهاب، فضلا عن الأنشطة التي تقوم بها سلطات البلد المعنية بإنفاذ القانون في هذا المجال، على أسس من بينها قوانين جمهورية طاجيكستان بشأن "مكافحة الإرهاب" وبشأن "الأسلحة"، والمراسيم الصادرة عن رئيس جمهورية طاجيكستان بخصوص "التدابير الرامية إلى تكثيف الجهود لمكافحة الجريمة وتعزيز القانون والنظام" و"التدابير العاجلة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات".

وتفي طاجيكستان بجميع التزاماتها المنبثقة عن برنامج الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بشأن مكافحة الإرهاب الدولي وأشكال التطرف الأخرى بالفترة المنتهية في ٢٠٠٣ والبرنامج المشترك بين دول الرابطة بشأن التدابير المشتركة لمكافحة الجريمة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. ويتم أيضا تنفيذ برامج حكومية مماثلة على المستوى الوطني. وشرع مركز مكافحة الإرهاب، الذي أسس سنة ٢٠٠٠ في موسكو، الاتحاد الروسي، بموجب قرار اتخذه رؤساء دول رابطة الدول المستقلة، في تنفيذ مهامه الفنية، كما شرع في ذلك أيضا فرعه الإقليمي في بشكيك، بجمهورية قيرغيزستان، وقد بعثت طاجيكستان بممثل لها لدى هذا الفرع.

وتدعم طاجيكستان المبادرة الخاصة بإنشاء مركز منظمة شنغاي للتعاون، وتشارك، على مستوى الخبراء، في إعداد الوثائق المناسبة.

وإثر الأعمال الوحشية التي ارتكبت في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كانت طاجيكستان من ضمن أوائل الدول التي عبرت عن إدانتها لتلك الأعمال وأعلنت عن استعدادها للمشاركة في التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لمكافحة

الإرهاب. ووافقت قيادة دولتنا على وضع أراضي طاجيكستان ومطاراتها ومجالها الجوي تحت تصرف المجتمع الدولي لاستخدامها في عمليات مكافحة الإرهاب. وأعلن أيضا أننا سندعم تنفيذ الأعمال الإنسانية، ونقدم المساعدة لها.

ونظرا لموقع طاجيكستان الجيوبولوتيكي ودورها في عملية التسوية السياسية للخلافات بين الأطراف الأفغانية والتوصل إلى حل شامل للمشكلة الأفغانية، تقوم قيادة دولتنا باتخاذ تدابير نشطة ومتسقة ومتعددة الأوجه وبإجراء مشاورات ومفاوضات إيجابية مع القادة الشرعيين لأفغانستان والدول الأخرى المهتمة بتحقيق استقرار سريع للوضع في ذلك البلد الذي طالت معاناته.

وفي السنوات القليلة الماضية، واجهت طاجيكستان مواجهة مباشرة مشاكل مكافحة الإرهاب، وقد اكتسبت خبرة واسعة وحققت نتائج عملية ملموسة في هذا المجال. وقد أنشأت الدوائر الخاصة وسلطات إنفاذ القانون بالجمهورية قاعدة بيانات تتعلق بالمنظمات الإرهابية والمنظمات المتطرفة على الصعيد الدولي، وأعضائها، وطبيعتها وأهداف أنشطتها وطرائق ووسائل إعداد وتنفيذ أعمالها الإرهابية، والقنوات التي تستخدمها لنقل الأسلحة وغيرها من الأدوات المستخدمة في الأعمال الإرهابية، وتحركات العناصر الإرهابية.

وينبغي ملاحظة أنه، أثناء فترة المواجهة السياسية والعسكرية في طاجيكستان، كانت هناك قواعد ومعسكرات تتخذ مقرها في أراضي دولة أفغانستان الإسلامية، وتسير عملياتها منها، لأغراض تدريب الإرهابيين والعناصر التخريبية، ومنهم مواطنون من طاجيكستان، أرسلوا في وقت لاحق إلى طاجيكستان حيث ارتكبوا أعمالا عنائية. ويوجد دليل وثائقي على ذلك في المواد المتحصل عليها من وقائع قضايا جنائية عديدة متعلقة بأعمال الإرهاب والتخريب. وتشهد الإفادات التي أقر بها أعضاء الجماعات الإرهابية المحتجزون، أثناء التحقيق معهم في القضايا الجنائية، بأن بضعة آلاف من الأفراد ينتمون إلى العديد من بلدان العالم تلقوا، على امتداد عدة سنوات، التدريب في مجال الإرهاب والتخريب على أيدي مدربين ذوي خبرة في معسكرات وقواعد التدريب المقامة في الأراضي الأفغانية. ومن ثم، فإن محاربة الإرهاب الدولي ينبغي ألا تقتصر على تدمير قواعد تنظيم القاعدة وحركة طالبان، بل من المهم أيضا خوض هذه الحرب بعزم وطيد، وبشكل متسق وفعال من طرف الأجهزة المختصة بجميع البلدان.

وتفي طاجيكستان بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية، وذلك فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ البحث الميداني المشترك، والتدابير الإجرائية وتلك الخاصة بالتحريات، ومطاردة الإرهابيين، وتبادل المعلومات المتعلقة بالعمليات، وما شابه ذلك.

وقد أقيمت علاقات وثيقة ومثمرة في هذا المجال بين الأجهزة المختلفة بجمهوريةنا والأجهزة المناظرة بالاتحاد الروسي وأوزبكستان وقيرغيزستان وأذربيجان وأوكرانيا، وتوجد إمكانيات مؤهلة لتطوير التعاون بشكل ناجح مع جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الهند ودول أخرى. وهناك تكثيف للاتصالات في هذه المجالات مع الأجهزة الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وبلدان أخرى من أعضاء التحالف المناهض للإرهاب.

ويولى اهتمام خاص لمنع الجرائم ذات الطبيعة الإرهابية. وقد كانت هناك تدابير قائمة أصلاً لمنع الأشخاص المنتمين إلى تنظيمات إرهابية من دخول أراضي طاجيكستان، ولكن هذه التدابير شددت بشكل كبير إثر الشروع في عمليات مكافحة الإرهاب في دولة أفغانستان الإسلامية. وبالتنسيق مع شرطة الحدود الروسية، تم تعزيز الحماية التقنية والإجرائية لحدود دولتنا مع أفغانستان، كما يتم تنفيذ تدابير رقابة مشددة على إجراءات إصدار وتجهيز الوثائق وتأشيرات الدخول والخروج.

ويتم إخضاع العمليات المالية والحسابات المتعلقة بالمنظمات والشركات والأفراد المزاويل لنشاطات خاصة، الذين هم موضع ريبة، للفحص الدقيق، بهدف اكتشاف ومنع قنوات الدعم المالي الموجهة لغايات إرهابية.

ونظراً لوجود عدد كبير من الأفغانيين يعيشون في الشتات منذ عدة سنوات في جمهورية طاجيكستان، ومعظمهم من اللاجئين، وفي ضوء المعلومات المستقاة من العمليات التي تفيد بأن عناصر مؤيدة لحركة طالبان وأشخاصاً ينتمون إلى تنظيمات دولية إرهابية ربما يكونون مندسين في الخفاء على هيئة لاجئين، فإن الأشخاص الواقعيين في هذه الفئة يتم إعادة تسجيلهم. وتتوقع طاجيكستان أنه، في المستقبل، عندما يأخذ الوضع بالاستقرار ويتم تعزيز سلطة الدولة في أفغانستان، سيتوفر لمسألة عودة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم حل ناجح، بمساعدة الحكومة الأفغانية الجديدة.

وفي سياق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، ثمة حاجة للتأكيد على الضرورة العاجلة لاتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الانتشار غير المشروع للمخدرات. ومن الحقائق المعروفة جيداً أنه، نتيجة لعدم الاستقرار في دولة أفغانستان الإسلامية، والعجز الكامل تقريباً لسلطات الدولة، والطبيعة الانتهازية الإجرامية لقادة حركة طالبان، فإن هذه البلاد قد أنتجت في السنوات الأخيرة أكثر من نصف الإمدادات العالمية من المخدرات، نُقل بعضها عبر أراضي جمهورية طاجيكستان إلى بلدان أوروبا.

وصرحت قيادة جمهورية طاجيكستان مراراً من منابر المنظمات الدولية ذات الحجية، ومنها الأمم المتحدة، أن هناك حاجة لتعزيز جهود المجتمع الدولي لمكافحة هذا البلاء. ومبادرة من رئيس طاجيكستان، السيد أمومالي رحمانوف، وبدعم من الأمم المتحدة،

أنشئت وكالة لمراقبة المخدرات في بلادنا، وهي تعمل بشكل ناجح داخل مكتب رئيس جمهورية طاجيكستان. وصدرت طائفة من المراسيم والأوامر الرئاسية التي تهدف إلى تشديد العقوبات على ارتكاب الجرائم المتعلقة بالإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتم استكمال وتعديل القوانين الجنائية وقوانين الإجراءات الجنائية بجمهورية طاجيكستان تحقيقاً لهذه الغاية.

وكان للمرسوم الذي أصدره رئيس جمهورية طاجيكستان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بخصوص "تسليم شعب جمهورية طاجيكستان الطوعي للأسلحة النارية والذخائر والعتاد العسكري، وسحبها" دور رئيسي. وترتبط الجهود الهادفة إلى تنفيذ هذا المرسوم ارتباطاً مباشراً بمشكلة الإرهاب بصفة عامة، كما أنها من ضمن الأنشطة ذات الأولوية لسلطات إنفاذ القانون في الجمهورية. وإن ما تحقق من نجاحات ملحوظة في هذا المجال يؤكد استقرار الوضع في الجمهورية وتكثيف عملية إنشاء مجتمع مدني ديمقراطي في طاجيكستان.

وجماع القول إنه ينبغي التأكيد على أن جمهورية طاجيكستان تظل مخصصة لموقفها المتعلق بالحاجة إلى تآزر جهود المجتمع الدولي لمكافحة جميع أشكال الإرهاب، والتطرف، والعنف، بصرف النظر عن الغايات السياسية أو غيرها التي تتخذ ذرائع لتبريرها.

وتؤكد طاجيكستان استعدادها للوفاء بالالتزامات التي تتحملها بموجب قرار مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب، وبالاتفاقات الدولية والقوانين المعيارية، وبمواصلة التعاون الدولي فيما يخص المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف، وتوسيع نطاق ذلك التعاون، كما تؤكد تقبلها بصدر رحب لمناقشة جميع المقترحات المتعلقة بهذه المشكلة.

ويقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(توقيع) س. زوخوروف

نائب رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان